

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠٠٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن منع الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الشروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز :

وعلى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المخلفات السائلة :

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ :

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة :

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث :

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء شركة قابضة لمياه الشرب والصرف الصحي والشركات التابعة لها :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك :

وعلى موافقة مجلس الوزراء، بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢ :

قرار:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٤ المشار إليه ، النص التالي :

«يشكل مجلس إدارة الجهاز برئاسة وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، وعضوية كل من :

- المدير التنفيذي للجهاز .
- رئيس الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي .
- رئيس الجهاز التنفيذي لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي بالقاهرة الكبرى والإسكندرية .
- رئيس الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي .
- مثل لكل من وزارات المالية ، الموارد المائية والرى ، الصحة والسكان ، والبيئة ، يرشحه الوزير المختص .
- عشرة أعضاء، يمثلون الشخصيات العامة ، ذوى الخبرة ، والمستهلكين ، يرشحهم وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية .

ويصدر بتعيين أعضاء مجلس إدارة الجهاز وتحديد مكافآتهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ رجب سنة ١٤٢٨ هـ

(الموافق ٢٦ يوليه سنة ٢٠٠٧ م) .

حسني مبارك